

وكان صدر الاسلام ابو الفتوح يفتي بان البايع ان قال
المشتري فيجوز فناعي كذا او قال مناعي بسكوي كذا اذا
تشتري بنا عليه ذلك فظهور بخلافه الرديح الحكم الفقير برهان
لم يقل ذلك فتبين له الرد وبعضهم لا يفتون به بكل حال
والصحيح انه يفتي بالرد اذا او حسد ولم يعلم المشتري بكم
قام عليه فيد البيع التقدير برونه لا يفتي **وساوي ارجل**
شيا بما قام عليه اي لو باع منه قولية بثمن قام عليه ولو
علم المشتري مبلغ الثمن في المجلس خبر المشتري ان ثمنه
وان شارد وان علم بعد التفريق عندنا لا يتطلب صحيا ولا
يجوز الاحتراز عقد **فصل في بيع البيع** وقال محمد بن
والشافعي لا يصح بيع المنقول قبل القبض **لا بيع المنقول**
الا يصح بيع المنقول مطلقا سواء كان مطلقا او غيره وقال
ماله يصح بيع المنقول قبل القبض في غير الطعام **ولو اشتري**
مكبه حرم المشتري منه بيع بجزء المشتري مرة قبل
لا يكتفي به والصحيح انه يكفي وعليه الجمهور وانما قيد
بكتله لانه لو اشتراه مجازفة يجوز له الاكل والبيع قبل
ان يكمله بعد القبض **ومثله الموزون والمعدود والاله**
روى عنده يعني لو اشتري كوزا عاين جوزا عاين جوزا المشتري
يسه وبيعه قبل ان يزرعه وعند ابي يوسف ومحمد العذر

كالوزون **ومح التصرف في الثمن** اي لتصرف البايع في
ثمن البيع **قبل قبضه** اي قبض الثمن ومح للمشتري الزيادة
فيه اي في الثمن للبايع بعد تعيينه في المبيع ومح للبايع
الخطا منه للمشتري بعد تعيينه فيه وعذر زفر وانما في
لا يصحان ومح للبايع **الزيادة في المبيع** له بعد تعيينه
وتبطل الاستحقاق بلكه اي استحقاق البايع والمشتري
في الثمن والزيادة والمزيد عليه ومح فاجيله كل حين حتى
لو باع شيئا بثمن حاه ثم اجلا معلوما صار موقفا **غير القرض**
فان تاجيله لا يصح حتى لو اجله عند الاقراض مرة معلومة
او بعده لا يثبت الاجل وله ان يطالب في الحال الا في مسألة
وهي ان يوصي ان يقرض من ماله الف درهم ثلاثا الى ستة
وهو يخرج من ثلث ماله يلزمه ان يقرضه ولا يطالبه قبل
الدية **وقالها** له يصح في القرض **ايضا باب**
الربا تناسبه البايعين من حيث ان فيهما زيادة لكن في
المرابحة زيادة هي حلال وفي المراباة زيادة هي حرام
الاحتقاز عن البهنة واجب في كتاب الربا في اللغة
الفصل يقال هذا يربو اعلى ذلك اي يفضل **وسمي**
المكان المرتفع ربوة لفضله عن سائر الاماكن وفي الثمن
هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اي

Copyrighted material